

Distr.: Limited
15 April 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



سلفادور، البرازيل، ١٢-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠

تقرير اللجنة الأولى: البنود ٤ و ٧ و ٩ من جدول الأعمال وحلقات العمل ١ و ٤ و ٥

إضافة

حلقة العمل الأولى: التثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل تحقيق سيادة القانون

وقائع الجلسات

١ - في الجلستين الرابعة والخامسة المعقودتين في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عقدت اللجنة الأولى حلقة العمل بشأن التثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل تحقيق سيادة القانون. ونُظمت الحلقة بالتعاون مع المعاهد التالية التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية: المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها المنتسب إلى الأمم المتحدة؛ والمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية؛ ومعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والمعهد الكوري لعلم الإجرام. وعرضت على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) ورقة معلومات خلفية عن حلقة العمل بشأن التثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل تحقيق سيادة القانون (A/CONF.213/12)؛

(ب) دليل المناقشة (A/CONF.213/PM.1)؛

(ج) تقارير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الثاني عشر
(A/CONF.213/RPM.1/1، A/CONF.213/RPM.2/1، A/CONF.213/RPM.3/1، A/CONF.213/RPM.4/1).



- ٢- وفي بداية الجلسة الرابعة، ألقى نائب رئيس اللجنة الأولى بيانا افتتاحيا بوصفه رئيسا. وألقى الكلمة الرئيسية في حلقة العمل ويليام شاباس (مدير مركز حقوق الإنسان الإيرلندي، جامعة إيرلندا الوطنية، غالوي). وقدم [...] بيانات إيضاحية خلال حلقة العمل.
- ٣- وخلال المناقشات، ألقى كلمة كل من ممثلي الأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل وبولندا وجمهورية إيران الإسلامية وفرنسا وكندا وكينيا والمملكة العربية السعودية. وألقى خبيران أيضا كلمتين.
- ٤- وتولى تيسير المناقشة الختامية المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

المناقشة العامة

- ٥- ناقشت حلقة العمل مسائل شتى تمس الثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل تحقيق سيادة القانون في ضوء معايير الأمم المتحدة وقواعدها لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأكد الكثير من المتكلمين أن التحديات الهائلة التي يطرحها تحويل سياسات الأمم المتحدة المعقدة والمتنوعة المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك الكتابات الهامة عن الميدان المستجد للعدالة وسيادة القانون في المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع، إلى رسالة متماسكة قابلة للتدريس قائمة على معايير الأمم المتحدة وقواعدها لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.
- ٦- ورأى المشاركون ضرورة وضع منهج مناسب لتعليم العدالة الجنائية في المدارس الابتدائية والجامعات. وتتبع المدارس الابتدائية في الوقت الراهن نهجا مبسطا قاصرا على تلقين النشء احترام سيادة القانون دون تعريفهم بالقوانين نفسها. وأشاروا إلى أن ما هو لازم هو التوسع في التدريب على مبادئ الديمقراطية والعدالة والمساءلة بالاعتماد على صكوك مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بدلا من الركون إلى إعداد وثائق وقواعد أعقد من الناحية الفنية يصعب الاطلاع عليها ويشق فهمها.
- ٧- وأفيد بأن الكثير من برامج التدريب الأكاديمية الخاصة بالمهنيين المختصين بسيادة القانون لدى الأمم المتحدة والحكومات الوطنية وبرامج المعونة الإنمائية الرسمية والشركات الاستشارية لا تهتئ هؤلاء المهنيين لممارسة عملهم في الميدان. وقيل إن مرجع المشكلة في جانبها الأكبر هو أن هيئات الأمم المتحدة، بتركيزها أساسا على تصنيف واستخدام

صكوكها هي، كثيرا ما تفرز رؤية بالغة الضيق للموضوع مع إهمال القواعد والمعايير ذات الصلة التي استحدثت لدى غيرها من الهيئات داخل المنظومة.

٨- ورأى المشاركون في حلقة العمل وجوب تغيير ذلك للإعلاء من شأن سيادة القانون مع التركيز على التطبيقات العملية. وفي ضوء ذلك، أيدت حلقة العمل فكرة وضع نموذج عالمي متعدد الاستخدامات لتعزيز التثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل تحقيق سيادة القانون يتصف بالمرونة الكافية لكي يلبي مختلف احتياجات جميع الدول الأعضاء ويعالج شتى شواغلها. ولاحظوا أن النموذج ينبغي أن يراعي برامج التعليم الإلكتروني المعتمدة في جميع المناطق وأن يعمل على نشر الوعي بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية والتوسع في تنفيذها على نطاق العالم. وشُدّد على أن التثقيف في مجال العدالة الجنائية ينبغي أن يربط المفاهيم بالتطبيق. ويلزم اتباع نهج أكثر تماسكا ووحدة يشمل القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتوصيات هيئات الأمم المتحدة المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان والاجتهادات القانونية المستمدة من المحاكم الجنائية الدولية ضمن مجالات أخرى. وينبغي كذلك أن يأتي النموذج المقترح مرنا بما يكفي لتكييف التدريس وفقا لاحتياجات كل فئة من الدارسين بدءاً من موظفي حقوق الإنسان إلى العاملين في منظمات المعونة غير الحكومية في الميدان وانتهاءً بضباط الشرطة والصحفيين. ويجب كذلك أن يعرض "كحد أدنى عنصرا موضوعيا" من العناصر الجوهرية للمواضيع الرئيسية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٩- وركّزت حلقة العمل بعد ذلك على خبرات الدول الأعضاء في تطبيق معايير الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومعالجة الشواغل ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان. وعرض عدة متكلمين لخبرات بلدانهم في التصدي للفساد والترويج لمعايير مهنية وأخلاقية سامية من خلال العمل على نشر الوعي وإجراء إصلاحات تستهدف قطاعات مؤسسية محددة، وتثقيف المشتغلين بالقانون من خلال وضع مبادئ توجيهية للسلوك القانوني وإنشاء مؤسسات لمكافحة الفساد. وسلط متحدث آخر الضوء على أهمية وضع مدونات كتابية رسمية لقواعد الأخلاق لأعضاء النيابة ولكنه حذر من أن التحسين في الممارسات يجب أن تدعمه ثقافة من المساءلة. وأكد أن مواصلة التعليم والتدريب مازال مقوما أساسيا لضمان تقييد المحاكمات بالمعايير الأخلاقية ومعايير حقوق الإنسان، ونبه إلى أدوات ومعايير المساعدة التقنية المفيدة، ومن ضمنها الأدوات والمعايير التي أعدتها الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٠- واسترعى متكلم آخر الانتباه إلى مخنة ضحايا الجريمة، ووصف التطورات الأخيرة على صعيد الأمم المتحدة في هذا الشأن وأشار إلى أهمية الجهود المستمرة المبذولة على نطاق واسع من أجل التحقيق والتوعية بشأن ضحايا الجرائم. وأوضح متكلمة أخرى الجهود الرامية إلى وضع تدابير لمعالجة مشكلة ارتفاع نسب الضحايا، وأشارت على وجه التحديد إلى بناء القدرات لدى طائفة متنوعة من الجهات التي توفر الخدمات المباشرة للضحايا. وأوضحت ثلاثة متطلبات يتحتم توفيرها على الصعيد الوطني لتقديم الخدمات لضحايا الجريمة، وهي تيسير الحصول على الخدمات ونوعية الخدمات وتنوعها. وأشارت إلى الحاجة إلى الاستناد إلى نهج ثابتة الجدوى وسلطت الضوء على برنامج تمكين الضحايا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كمثال لإحدى الممارسات الفضلى.

١١- وعرض أحد المتكلمين لمبررات إعداد نموذج التحقيق الدولي في مجال العدالة الجنائية من أجل سيادة القانون، على نحو ما جاء في ورقة المعلومات الخلفية، فقال إن هذا النموذج، المصمم بهدف توطيد أنشطة التحقيق والتدريب في هذا المجال على الصعيد العالمي، يجب ألا يقتصر على تجسيد المعايير والقواعد الجوهرية التي وُضعت تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإنما يجب أن ينهل أيضاً من المجالات الوثيقة الصلة، ألا وهي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي.

١٢- وأشار أحد المتكلمين إلى الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية من أجل تعزيز العدالة الجنائية والممارسات المتعلقة بسيادة القانون في القارة الأمريكية. وساق متكلم آخر مثلاً وطنياً على ممارسة جيدة تتعلق بإعلاء شأن الأخلاقيات المهنية في مجال العدالة الجنائية وتلبية احتياجات ضحايا الجرائم (برنامج مركز بيكاريا التدريبي الذي أُرسي في ألمانيا)، ووصف الكيفية التي يمكن بها التوسع في اتباع هذا المثال.

١٣- وفي المناقشة التي دارت بعد ذلك، تباحث عدة متكلمين حول الكيفية التي يمكن بها الموازنة بين عالمية الرسالة التعليمية وضرورات توخي المرونة في التدريب وأشار أحد المتكلمين مجدداً إلى أهمية إدراج مبادئ سيادة القانون في مضمون النموذج. وأكد متكلمون آخرون أهمية البحوث الجارية بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد الوطني وأهمية أن تُدرج في نمائط التدريس مسائل تتعلق بالتوعية بالشؤون الجنسانية.

١٤- وعرض ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيلما تليفزيونياً تدريبياً يصور محاكمة جنائية خيالية، للتأكيد على قيمة تقنيات التدريب المتعدد الوسائط في برامج المكتب التعليمية في إطار مجموعة أشمل من أدوات التدريب الحاسوبية. وعنوان الفيلم "من

الجاني؟"، وهو عن محاكمة تمثيلية لجندي سابق من الجنود الأطفال متهم بالشروع في الاغتصاب، وقد أنتج ضمن سلسلة جديدة للتدريب في مجال الجريمة والعدالة يعدها المكتب، والهدف منها هو بيان الاستخدام المبتكر للأفلام التلفزيونية في تدريب الطلبة الذين يدرسون العدالة الجنائية، حيث يتيح لهم هذا الوسيط استيعاب قدر كبير من البيانات بسرعة. وقد اختيرت الملابس والوقائع التي تكتنف المحاكمة التمثيلية خصيصا لتنشيط النقاش حول التطبيق الواقعي لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في ضوء النظم القانونية الوطنية للمشاهدين.

١٥ - ودعا أحد المتكلمين إلى أن يستفيد التثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل تحقيق سيادة القانون من الجوانب القيمة في برامج التدريب الإلكتروني مثل المنتدى الافتراضي لمكافحة الجريمة السيبرانية، المشترك بين المركز الكوري لعلم الإجرام والشبكة العالمية للنيابات العامة المعنية بمكافحة الجرائم الحاسوبية، وبرامج التدريب الحاسوبية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومصفوفة التدريب الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بالاعتماد على آراء وتوصيات الخبراء.

١٦ - وعُرضت على المشاركين نماذج لأدوات التعلم الإلكتروني المتاحة للاستخدام في التدريب، ومن بينها المنتدى الافتراضي لمكافحة الجريمة السيبرانية. فموقع المنتدى على الإنترنت، الذي نوقش لأول مرة في المؤتمر الحادي عشر في بانكوك، يوفر مواد تعليمية مختلفة من بينها دورات متقدمة عن مواضيع تتراوح بين حفظ الأدلة وتقنيات التشفير واستخدام أدوات المختبر الجنائي الرقمية. وأفيد بأن من يرغب من أعضاء النيابة العامة في جمهورية كوريا في التحول إلى مجال آخر من مجالات التخصص عليه في الوقت الراهن أن يأخذ دروسا إلكترونية مدتها ٢٠٠ ساعة بشأن جرائم الاحتيال السيبرانية وغسل الأموال ومواضيع أخرى.

١٧ - وأكد أحد المتكلمين التنوع في برامج التثقيف في مجال العدالة الجنائية الموجودة وقيمة الخبرة المكتسبة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وذكر في هذا الشأن برنامج الأمم المتحدة التعليمي النموذجي الموجه إلى جهات مختلفة من بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأوصى بتحسين الاستفادة من البرامج القائمة وبأن يستحدث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أكاديمية افتراضية. وألقى

متكلم آخر كلمة بالاتصال المرئي عرض فيها أفكارا مختلفة عن جوانب مختلفة للتثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي وأعمال جامعة الأمم المتحدة في ذلك المجال.

١٨- وقُدّم عرض إيضاحي عن أعمال وحدة سيادة القانون بالأمانة. ونوّه المتكلم بأن التدريب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، رغم أحداثه النسبية، أصبح على مدار السنوات الخمس السابقة عنصرا أساسيا في تحسين التنسيق والترابط بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة التي تعالج المساعدة التقنية في مجال سيادة القانون. واسترعى متكلم في هذا الصدد الانتباه إلى مبادرة الأمم المتحدة الموحدة للتدريب في مجال سيادة القانون التي تعمل على تكوين كادر من الموظفين المهنيين المتدربين جيدا لتقديم المساعدة التقنية في مجال سيادة القانون.

١٩- وأبرز متكلم أهمية التدريب لشرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وضرورة الإسراع باستخدام اتفاقات التدريب الثنائية القائمة ومراكز التدريب الدولية الخاصة بحفظ السلام. وذكر أن شعبة شرطة الأمم المتحدة قد أتمت استعراضا شاملا لوحدة الشرطة التي شكّلتها وأنها استحدثت مؤخرا منهجا لتدريب تلك الوحدات قبل نشرها. وفي جلسة المناقشة الأخيرة، سلط المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الضوء على عدة مواضيع أساسية للمناقشة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠- رأى عدد من المتكلمين أن تزويد الممارسين بالتدريب في مجال العدالة الجنائية وسيادة القانون ينبغي أن يظل أولوية لجميع الدول الأعضاء. ولذلك، ينبغي للدورات السنوية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تشمل بندا في جدول أعمالها لاستعراض التقدم المحرز في التثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل تحقيق سيادة القانون. ومع أخذ المسائل التي أثيرت في ورقة الخلفية الخاصة بحلقة العمل في الحسبان (A/CONF.213/12، الفقرة ٥٣)، بحث نائب رئيس اللجنة الأولى مع المشاركين إمكانية الانتهاء بالنتائج التي توصلت إليها حلقة العمل في الوثيقة الختامية للمؤتمر.